الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.29

Distr.: General

24 February 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٩

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الاثنين، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيـــس: السيد أولهاي . . . . . (جيبوتي)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/54/L.16 و A/C.2/54/L.17 و A/C.2/54/L.18)

مشروع قرار بشأن البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ (A/C.2/54/L.16)

١ - **السيدة كريتشلو** (غيانا) عرضت مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تنظر إلى الطاقة الشمسية على أنها خطوة أخرى في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وسلطت الضوء بوجه خاص على الفقرات ٦ و ٧ و ٨ و ٩، وأعربت عن الأمل في أن يلقى من اللجنة أوسع دعم ممكن.

مشروع قرار بشأن تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/C.2/54/L.17)

٢ - **السيدة كريتشلو** (غيانا): عرضت مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقالت إن هناك فقرة جديدة برقم ٧، نصها كالتالي:

"تشدد على أهمية تعزيز موقع مركز الأمم المتحدة في نيروبي وذلك، في جملة أمور، عن طريق زيادة مرافق خدمة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛"

وقالت إن الفقرة ٧ السابقة أصبحت الآن الفقرة ٨. وأعربت عن الأمل في أن يحظى مشروع القرار من اللجنة بالتأييد التام، فهو يرمي إلى زيادة فعالية البرنامج نظرا لدوره الحاسم.

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

مشروع قرار بشأن حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (A/C.2/54/L.18)

٣ - **السيدة كريتشلو** (غيانا): عرضت مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن فقرات معينة منه، لا سيما الفقرتان السادسة والسابعة من الديباجة والفقرة ٣، ستنقح على أساس النتيجة التي يسفر عنها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. غير أنه لما كانت هذه مسألة تحظى باهتمام عالمي، فقد أعربت عن الأمل في أن يحظى مشروع القرار من اللجنة بأقصى تأييد.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

مشروع قرار بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (A/C.2/54/L.19)

٤ - **السيد تالبوت** (غيانا): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فوجه الانتباه إلى الفقرات

الرابعة والخامسة والسادسة من الديباجة وإلى الفقرات ٢ و ٣ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣. وأعرب عن الأمل في أن تؤيد اللجنة مشروع القرار.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية** (تابع) (A/54/28)

٥ - **السيد أمزيان** (المغرب): قال إن تواتر الأزمات المالية الدولية، وتفشي الفقر، وعدم المساواة، والحواجز التجارية، والديون الخارجية، عوامل أدت جميعها إلى زيادة إلحاح مشكلة تمويل التنمية. وتقع على كل بلد من البلدان المسؤولية الأولى عن تعبئة الموارد اللازمة للتنمية وعن تهيئة بيئة سياسية واقتصادية مواتية للاستثمارات المنتجة والمولدة للوظائف. ووجود إطار سياسي ملائم لترسيخ سيادة القانون يجب أن يكون مصحوبا بسياسات اقتصادية سليمة لتشجيع المدخرات ومحاربة الفساد.

٦ - واستدرك قائلا إن البيئة الاقتصادية الدولية تلعب دورا هاما وحاسما في هذا الشأن نتيجة لتزايد العولمة التي اشتعلت بفعل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي يسرت تحرك رؤوس الأموال على نحو غير مسبوق. وعلى المجتمع الدولي أن يعتمد قواعد منصفة ترمي إلى توجيه رؤوس الأموال إلى حيث تمس الحاجة إليها.

٧ - وأضاف أن المجتمع الدولي في تناوله لمسائل التجارة الدولية يتعين عليه أيضا أن يولي الاعتبار للضعف الهيكلي الذي تعاني منه البلدان النامية وذلك من خلال تخليص النظم التجارية من القيود تدريجيا، بدءا بالسلع الأساسية التي تمتلك فيها تلك البلدان ميزة نسبية واضحة. وفي هذا الصدد، أعرب عن القلق إزاء عودة التدابير الحمائية المقنّعة إلى الظهور بهدف وحيد هو الحد من قدرة البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق الدولية. بل أنه فيما تدعو بلدان العالم بأسرها إلى مزيد من العدل والإنصاف في العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن الحواجز التجارية لا تزال تعترض التنمية في البلدان النامية، بينما يستمر ارتهان مستقبلها بالديون الخارجية. وفي الوقت ذاته، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الهبوط المستمر.

٨ - وأوضح أن التمكن من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وتخفيض الديون الخارجية للبلدان النامية المثقلة بالديون، إلى جوار العمل على زيادة المعونة الإنمائية الرسمية، ينبغي أن تكون العناصر الرئيسية لأية سياسة دولية ذات مصداقية لإيجاد حل دائم لمشكلة تمويل التنمية.

٩ - واستطرد قائلا إنه ينبغي بذل الجهود للجمع بين التقدم العلمي والتقني، ومبادئ الإنصاف، على نحو يضمن به النموذج الإنمائي الناجم عن ذلك حياة كريمة للبشرية بأسرها وفي الوقت ذاته احترام حدود كوكب الأرض وقدرته. وأعرب عن الأمل في يؤدي النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية، الذي سيجرى في عام ٢٠٠١، إلى التمكين من إصلاح المؤسسات المالية الدولية وبالتالي تيسير التنمية في جميع أنحاء العالم. وبالنظر إلى طبيعة المسائل التي سيتم تناولها في هذا الحدث، ينبغي أن يشارك فيه صانعو القرار من أرفع مستوى. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتخذ القرارات بنية متابعتها بصلابة وإصرار من

جانب مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والحكومات والأمم المتحدة. وعلى المجتمع الدولي أن ينتهز الفرصة التي يتيحها هذا الحدث من أجل بلورة مفهوم للحق في التنمية.

١٠ - **السيد ويبيسونو** (إندونيسيا): تكلم باسم أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن بلدانا نامية عديدة واجهت فجأة إبان الأزمة الاقتصادية الآسيوية إنهيارا اقتصاديا بعد أن شهدت عقدا من النمو الاقتصادي الهائل. وقد أثارت الأزمة المالية الشكوك حول مستقبل تمويل التنمية. وبالمثل، فقد ثارت الشكوك حول مزايا ومساوئ الاندفاع نحو تخليص الاقتصادات النامية من القيود وحول نصيب توافق آراء واشنطن من الصحة.

١١ - وذكر أن التقييم الجاري للأزمة المالية الآسيوية يشمل تقصي الأسباب والتماس سبل لإصلاح الاقتصادات المشلولة والحيلولة دون تكرار وقوع مثل تلك الأزمات. والجهد العالمي المبذول لحل الأزمات الاقتصادية وإصلاح النظام المالي الدولي يجب الاعتراف فيه بأن كل بلد من البلدان يمر بمرحلة من التنمية تختلف عنها في غيره وأن أولوياته الإنمائية تختلف عن أولويات غيره. وقد أجرى عدد من البلدان إصلاحات داخلية واسعة النطاق من أجل إنعاش التنمية والتقدم؛ غير أن الدول الأعضاء في الرابطة تتشكك في فعالية الوصفات الحالية الرامية إلى زيادة الكفاءة والاستقرار في الأسواق المالية وفي الوقت ذاته زيادة قدرة المؤسسات المالية الدولية على احتواء الأزمات وحلها. ومشكلة إعادة إنعاش الاقتصادات مشكلة معقدة تمثل تحديا رئيسيا أمام النظام المالي والنقدي الدولي.

١٢ - وأوضح أن محور مسألة اتقاء الأزمات في المستقبل هو تقوية الهياكل المالية الدولية القائمة، بما في ذلك الرصد الأوثق والأكثر تنسيقا لتدفقات رأس المال في الأجل القصير. ووصف المناقشات التي دارت مؤخرا في صندوق النقد الدولي حول وضع معايير وضرورة الشفافية وإشراك القطاع الخاص بأنها خطوة في الاتجاه الصحيح. غير أن طلب الشفافية ينبغي أن يمتد لكي يشمل الصعيد الدولي، لا سيما عمليات صنع القرار في مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن يتساوى القطاعان والخاص في خضوعهما للمعايير وشروط الشفافية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تخضع المؤسسات العالية الاستدانة ذات الأهمية للنظام بأكمله لشروط تقتضي منها الكشف عن عملياتها بانتظام وفي حينه.

١٣ - وفيما يتعلق بالحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى، قال إن الرابطة تؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء فرقة عمل مشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز كخطوة أولى نحو إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية التحضيرية للحدث النهائي.

١٤ - وأضاف أنه ينبغي البت في الدورة الحالية في أمر إنشاء لجنة تحضيرية تمثل جميع مناطق العالم. وفيما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة، فإن المطلوب هو تحديد أفضل طريقة لإشراكهم وليس ما إذا كانوا يشتركون أم لا. وأعضاء الرابطة يؤيدون مشاركة وكالات متخصصة مثل منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجان الإقليمية، والمصارف والتجمعات الإقليمية، والخبراء، والقطاع الخاص. كما أن من شأن التمثيل على أرفع مستوى ممكن أن يعطى وزنا سياسيا أكبر للنتائج التي يخلص إليها المؤتمر. وفيما يتعلق بفترة الانعقاد، فمن المفضل أن تكون أسبوعا أو أقل، بما في ذلك يومان للجزء رفيع المستوى.

١٥ - وأعاد تأكيد أهمية إقامة حدث قائم بذاته، ربما على شكل مؤتمر. وفيما يتعلق بالمتابعة، فإن قوة الدفع بدأت تتجمع بالفعل من خلال أحداث لها صلة بالأمر، منها على سبيل المثال الدورة العاشرة للأونكتاد وجمعية الألفية، والاستعراضات الخمسية للمؤتمرات العالمية. ويجب أن تشمل العملية وضع إطار زمني لتنفيذ النتائج التي يسفر عنها الحدث، فضلا عن طرائق الاستعراض.

١٦ - **السيد دوسا سيسبيديس** (كوبا): قال إن وفده يؤيد بقوة عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية بقصد إيجاد محفل دولي لمناقشة مواضيع مثل الديون الخارجية، وتدني المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقلص التدفقات المالية، وتصميم نظام مالي جديد للوفاء باحتياجات التنمية.

١٧ - وأشار إلى أن النظام المالي والنقدي الحالي لم يواكب الاقتصاد العالمي، مما أوجد انقساما بين نظام مالي متقدم وديناميي وذي صبغة عالمية، وعدم وجود مؤسسات لديها القدرة على تلبية مطالب ذلك العالم الجديد. والمسألة ليست تكييف السياسات مع الأحوال الجديدة وإنما هي وضع سياسات جديدة. وزيادة تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية أمر جوهري، إذ أن تدفقات رأس المال الخاص تتميز عادة بأنها ذات أجل قصير ثم إنها لا تفي دائما بالأهداف الإنمائية للبلدان المتلقية لها. كما يجب معاملة مثل هذه المساعدات معاملة خاصة في إطار طائفة طرائق التمويل المتاحة. ويلزم توخي مزيد من المرونة في معاملة البلدان المدينة، سواء منها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو البلدان متوسطة الدخل، فالمفاوضات بشأن الديون يمكن أن يكون لها أثر سلبي على سياسة التنمية وتكاليف اجتماعية مرتفعة.

١٨ - واختتم قائلا إنه من الجوهري أن تدرج التجارة في جدول أعمال المؤتمر المقترح حيث أن هناك اتجاها ينطوي على مفارقة ينحو، في هذا العصر الذي يعتنق حرية التجارة، إلى فرض حواجز تجارية جديدة وخفية من قبيل فرض الجزاءات من جانب واحد والقوانين التي تنسحب بآثارها خارج الحدود، انتهاكا للقانون الدولي. والأمم المتحدة هي أفضل محفل لمناقشة مثل هذه المواضيع من منظور عريض وعالمي ومتكامل.

١٩ - **السيد إبراهيم** (نيجيريا): قال إنه لا حاجة إلى إعادة التشديد على أهمية موضوع تمويل التنمية بالنسبة لبلدان نامية عديدة، منها نيجيريا، لأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية دون تمويل. ولئن كان يلزم أن تتحمل كل دولة مسؤوليتها، فلا يمكن تجاهل تنامي دور الشراكة العالمية في التصدي للمسألة الحاسمة المتعلقة بتمويل التنمية. ويستفاد من تقرير صدر عن الأونكتاد في الآونة الأخيرة أنه رغم التوقعات الإيجابية من العولمة، فإن أفريقيا لا تزال المنطقة الوحيدة التي تفوق فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، على شحها، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من القطاع الخاص إليها.

٢٠ - وأوضح أن نيجيريا تنشد تحقيق تنمية مجدية من شأنها أن تغير ظروف حياة مواطنيها برفع مستوى معيشتهم وتمكين أبنائهم من التطلع إلى المستقبل يحدوهم الأمل والثقة. على أن الأمثلة كثيرة على بلدان نامية اقترضت أموالا طائلة من أجل تمويل تنميتها لتفاجأ في النهاية بقيام مشاريع تشكل عبئا عليها وتقف عقبة في سبيل تنمية قطاعات أخرى من الاقتصاد. وبالنسبة لبلده، فإن تحول التمويل الخارجي إلى وسيلة للحد من الفقر ولتحقيق النمو يقتضي مراعاة أعظم قدراته، ألا وهي معين وفير من اليد العاملة. ولقد ثبت أن الفكرة

القائلة بأن قوى السوق هي وحدها التي ينبغي أن تتحكم في تخصيص الموارد فكرة مضللة في البلدان النامية، وذلك أساسا للانخفاض الشديد لمعدل التدفق النقدي في اقتصاداتها. ويجب التخفيف من غلواء الاعتبارات الاقتصادية على ضوء الواقع الاجتماعي الموضوعي.

٢١ - وقال إن قطاعي الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية في كثير من البلدان النامية بحاجة ملحة إلى أمداد من رأس المال، غير أن العائد من ذلك النوع من الاستثمار يكون صغيرا نسبيا ولا يتحقق إلا في الأجل الطويل، وبالتالي فإن تعبئة تدفقات مالية دولية من القطاع الخاص لهذين القطاعين لا تزال صعبة، مما يتطلب إقامة توازن مناسب بين حاجة المستثمر إلى تحقيق مكاسب سريعة والحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تتمحور على منفعة البشر. ويتعين تناول ذلك التحدي بجدية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر المقترح، ولا سيما بالنسبة للألفية القادمة، التي ستكون فيها المعارف هي أهم عامل بذاته يتحكم في تقدم الأمم.

٢٢ - وأضاف أن وفده إذ يضع تلك التوصيات في الاعتبار، يؤيد المقترح القائل بأنه ينبغي عقد المحفل على المستوى الوزاري، وأن تسبقه دورتان على الأقل للجنته التحضيرية. ومما له أهميته الشديدة أيضا إيجاد طريقة لإشراك القطاع الخاص، إذا أن قدراته في مجال مزاولة الأعمال التجارية من شأنها أن تضمن نجاح النتيجة التي يتمخض عنها المؤتمر.

٢٣ - **السيد دوغاني** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم أيضا باسم العضوين الآخرين في التعاون في شرق أفريقيا، وهما أوغندا وكينيا، فقال إن الفترة الوجيزة من الأداء الاقتصادي الإيجابي في البلدان الأفريقية في أواسط فترة التسعينات قد انمحت بفعل عدد من العوامل، ومع ذلك فرغم أن العالم كانت تتوفر لديه الموارد والقدرة للتصدي لتلك الحالة فمما يؤسف له أنها تركت تستشري. وهناك بلدان نامية عديدة، لا سيما في أفريقيا، تتخلف عن الركب في عملية العولمة، ومع أنها قامت بإصلاحات رئيسية في مجال سياسة الاقتصاد الكلي، فقد بقيت أضعف أعضاء الاقتصاد العالمي. كما أن تكوين رؤوس الأموال محليا في المنطقة منخفض من جراء الركود وتدني نصيب الفرد من الدخل وضعف المؤسسات المالية التي لم توجه موارد للاستثمار المنتج.

٢٤ - وأوضح أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أهم مصدر تقليدي لتمويل التنمية، إلا أن تدنيها في الآونة الأخيرة تواكب مع الإصلاحات الاقتصادية الموجعة. وبلدان شرق أفريقيا تحتاج إلى معونة من شأنها أن تزيد قدرتها على امتلاك ناصية العملية الإنمائية. كما كان للعمليتين التوأمين، العولمة وتحرير التجارة من القيود، أثر عميق على وضعها في الاقتصاد العالمي. وهي تنظر إلى التجارة باعتبارها قوة دينامية يمكن أن يكون لها أثرها في الإسراع بالنمو والتنمية لو كُفل تقديم الدعم التقني لقطاع الإنتاج وزاد التمكين من الوصول إلى الأسواق.

٢٥ - وأشار إلى أن عبء الديون الخارجية لا يزال يمثل التحدي الرئيسي أمام عملية التنمية في المنطقة، ولذلك فمن المهم أن يتناول المؤتمر المقترح عقده بشأن تمويل التنمية هذه القضية. ومن المطلوب القيام بمبادرة أكثر مرونة فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والإلغاء التام لديون أقل البلدان نموا. وهناك مؤسسات مالية دولية ارتبط اسمها لزمن طويل بتمويل التنمية، غير أن الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة أثارت الشكوك حول

مصداقيتها وعرّت نواحي الضعف الذي يعتريها. ومن المستصوب النظر في أمر إصلاح المؤسسات المالية الدولية لجعلها أكثر استجابة لأماني البلدان النامية. وحيث أن تلك المؤسسات أُنشئت قبل أن تصبح بلدان نامية كثيرة دولا ذات سيادة بزمن طويل، فإن مثل ذلك الإصلاح ينبغي أن يكفل تمثيل مصالحها تمثيلا كافيا.

٢٦ - وفيما يتعلق بالحدث الختامي الذي سيقام في عام ٢٠٠١، قال إن انعقاده ينبغي أن يكون على أرفع مستوى سياسي لكي يحوز الإرادة السياسية اللازمة لنجاحه. وأضاف أن وفده يحث على التبكير ببدء العملية التحضيرية لذلك الحدث.

٢٧ - **السيد غالفيز** (شيلي): قال إن وفده يرى أن التحضير لإقامة حدث رفيع المستوى بشأن موضوع تمويل التنمية مسألة لها أهمية كبيرة. فنجاح هذا الحدث يتطلب إعداد قائمة واضحة ومحددة بالمسائل التي يتعين حسمها قبل أن تبدأ المناقشات الموضوعية. والأولوية العليا في هذا الشأن هي إنشاء لجنة تحضيرية وانتخاب أعضاء مكتبها، وهو ما ينبغي أن يُنجز بحلول نهاية الدورة الحالية أو في أوائل كانون الثاني/يناير على الأكثر. وبعد ذلك ينبغي مناقشة التوصيات الواردة في الفقرة ٢٠ من الوثيقة A/54/28 بشأن الطابع الدقيق للحدث وطرائق المشاركة. وقد قرر الفريق العامل أن من الجوهري أن يشارك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بنشاط في الحدث الختامي وفي العملية التحضيرية، وينبغي أن يتناول القرار الذي تتخذه اللجنة بشأن الموضوع طرائق تلك المشاركة. ومن المهم أيضا أن تكون العملية التحضيرية على مستوى رفيع.

٢٨ - وأردف قائلا إنه يجب اتخاذ قرار في الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن عقد المؤتمر، وإن وفده سيدعم كل ما يبذل من جهود سعيا إلى التوصل لاتفاق على أساس توافق الآراء والتفهم والتضامن فيما بين جميع الوفود.

٢٩ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن الجهود الدولية التي بذلت على مدار السنوات القليلة الماضية لتعبئة مزيد من الموارد للتنمية لم تحقق النتائج المنشودة كما يتبين ذلك من التدني المستمر في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت ذاته، كانت التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الدولي مذهلة، ونشأت فرص وتحديات جديدة فيما يتعلق بتمويل التنمية. ولذلك فقد غدا من المناسب والضروري جمع أصحاب المصلحة معا لدراسة كيفية الاستفادة على أفعل وجه من المصادر القائمة والمستجدة للتمويل من أجل زيادة الموارد الشاملة المتاحة للتنمية.

٣٠ - وأوضح أن النهج الذي يتبع في تناول قضية تمويل التنمية يحب أن يكون عريض القاعدة ومرنا وينبغي أن تراعى فيه طائفة المصادر القائمة والمحتملة، مع التركيز على احتياجات كل بلد وعلى استراتيجياته الإنمائية. على أنه لا ينبغي أن يكون من مؤدى ذلك تقليل الاهتمام بزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية إذ أن تلك المساعدة ستبقى مصدرا هاما للتمويل الذي يمكن التعويل عليه، لا سيما بالنسبة للبلدان والقطاعات التي يصعب فيها اجتذاب الاستثمار من القطاع الخاص، وينبغي مناقشة السبل التي تجعلها أكثر فعالية.

٣١ - وقال إن ضمان تكلل الحدث الرفيع المستوى بالنجاح يستوجب اجتذاب اهتمام ومشاركة كبار الوزراء

والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر، فضلا عن المؤسسات المتعددة الأطراف. أما فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز التي اقترحت في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيمكن أن تكون أداة مفيدة في تسهيل زيادة مشاركتها في العملية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في إيجاد طرق ووسائل لضم أطراف فاعلة أخرى، مثل منظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص.

٣٢ - **السيد فالديفييسكو** (كولومبيا): قال إن القرار الذي يعتمد في إطار البند ٩٧ من جدول الأعمال ينبغي أن يكون مقصورا على المسائل الإجرائية، كما ينبغي أن تكتفي الجمعية العامة بتسهيل تنظيم العملية التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي يعقد في عام ٢٠٠١.

٣٣ - وأضاف أن مناقشات الفريق العامل ولئن كانت شيقة، فلا يزال من غير الواضح ما إذا كانت أهداف الحدث ينبغي أن تشمل تحديد دور المنظمة في تمويل التنمية، أو إقامة علاقة طويلة الأجل مع مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص أو إجراء تحليل لمفاهيم القضية. وهذه مسائل ينبغي حسمها خلال العملية التحضيرية.

٣٤ - وقال إن الجمعية العامة ينبغي أن تصدر بيانا رسميا يطلب مشاركة مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص واللجان الإقليمية ومصارف البلدان وخبرائها في العملية التحضيرية منذ أول مراحلها. واقترح بوجه خاص دعوة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسسة تنمية الأنديز إلى المشاركة. وقال إن العملية التحضيرية ينبغي أن تبدأ باجتماع قصير لانتخاب أعضاء المكتب لكي يتسنى بدء المناقشات الموضوعية بتحديد طابع الحدث الختامي وأهدافه وجدول أعماله.

٣٥ - **السيدة ليونس - كاريل** (سانت لوسيا): قالت إن وفدها يؤيد فكرة إقامة حدث حكومي دولي رفيع المستوى لتناول المسائل الوطنية والدولية والنظمية المتصلة بتمويل التنمية بطريقة شمولية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل. وأضافت أن التجارة تمثل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية في بلدها، ولهذا السبب من المهم كفالة المشاركة النشطة في الحدث من جانب الهيئات النقدية والمالية والتجارية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الاقتصادية والمصارف الإقليمية والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد أعربت عن الأمل في أن يقوم الأونكتاد، بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية، بمواصلة تقديم الدعم للبلدان النامية فيما تقوم به من أعمال تحضيرية للحدث، وفي أن يُولى اهتمام خاص للاقتصادات الضعيفة الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدها.

٣٦ - وفيما يتعلق بالشكل الذي يتخذه الحدث، قالت إن وفدها يحبذ عقد مؤتمر رفيع المستوى قائم بذاته تحت رعاية الأمم المتحدة. وأضافت أن أيا من المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في السابق لم يكن برعاية مشتركة، وإن حكومتها تعارض في إعطاء البنك الدولي هذا الدور. ورغم أن المؤتمر يمكن أن ينظر في مسألة تمويل تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة، فلا ينبغي أن يكون ذلك هو مناط تركيز الحدث الختامي أو نتيجته. وعلاوة على ذلك، فإن المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في السابق وضعت خططا اجتماعية لا خططا إنمائية؛ ولا يمكن أن تكون هناك خطة للتنمية دون النظر في كامل المسائل المالية والنقدية والتجارية القائمة على الصعد الوطنية والدولية والنظمية.

٣٧ - وذكرت أن تقرير الفريق العامل (A/54/28) يوفر أساسا جيدا للعملية التحضيرية، وهي عملية ينبغي أن تفضي إلى عقد دورة تنظيمية للجنة التحضيرية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ ودورة موضوعية بحلول أواسط العام.

٣٨ - **السيد شين غوفانغ** (الصين): قال إن البلدان النامية، التي خرج عن مقدورها الاستفادة من العولمة، تطلب من المجتمع الدولي أن يساعدها على حل مشاكلها لما فيه صالح البشرية في مجموعها، وإن تلك البلدان تعقد آمالا كبيرة على المحفل الحكومي الدولي الذي سينظر في موضوع تمويل التنمية.

٣٩ - وأوضح أنه ما لم يتوفر دعم خارجي قوي، فإن الجهود الوطنية للبلدان النامية لن تكون كافية لانتشالها من حالتها الراهنة. ويتعين اتخاذ تدابير فعالة لتوجيه رأس المال الخاص نحو التنمية لكفالة سلامة وانتظام سير الأسواق المالية الدولية عن طريق إصلاح النظام المالي الدولي. ورحب بمطالبة الاتحاد الأوروبي للبلدان المانحة بأن تفي بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ من الناتج القومي الإجمالي، وأعرب عن الأمل في أن ينعكس مسار الهبوط الذي يعتري المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٠ - وأضاف أن الانحدار المستمر لأسعار السلع الأساسية الأولية وتزايد التدابير الحمائية الموجهة ضد منتجات البلدان النامية أمران يمثلان مشكلة خطيرة، حيث أن التجارة تشكل منذ زمن طويل مصدرا هاما لتمويل التنمية. وحث المجتمع الدولي على إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف تحكمه القواعد ويتسم بالإنصاف والشفافية، وأعرب عن الأمل في أن تعمل الجولة القادمة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على تشجيع التنمية وإزالة الحواجز التجارية الموجهة ضد البلدان النامية وزيادة المعاملة التفضيلية لتشجيع تمويل التنمية من خلال التجارة.

٤١ - وأعلن تأييد وفده للمقترح الداعي إلى عقد مؤتمر قائم بذاته يكرس تحديدا لموضوع تمويل التنمية. وقال إن مناقشات الأمم المتحدة لتلك المسألة ينبغي أن تتركز على التعاون الحكومي الدولي وعلى حشد الإرادة السياسية لحل أزمة التمويل التي تواجهها البلدان النامية. وأعرب عن الأمل في أن يُبت أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة في أمر شكل الحدث الرفيع المستوى وجدول أعماله وعمليته التحضيرية.

٤٢ - **السيد راكوتونايفو** (مدغشقر): قال إن التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل (A/43/28) ولئن لم تكن معبرة تماما عن وجهات نظر وفده، فإنها تصلح لأن تكون أساسا للمناقشة.

٤٣ - وقال إن الحدث الرفيع المستوى ينبغي أن يتناول جميع جوانب تمويل التنمية على الصعد الوطنية والدولية والنظمية بطريقة شمولية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، على أن يكون الهدف النهائي هو تعبئة موارد إضافية على أساس مستقر يمكن التنبؤ به لتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت في فترة التسعينات وخطة التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. وأضاف أن حكومته اتخذت على الصعيد الوطني سلسلة من الخطوات لتشجيع الخصخصة، منها تقديم التمويل للمشاريع الفردية على صعيد المجتمع المحلي، ولتشجيع مزاولة الأعمال الحرة.

٤٤ - وأضاف أن النظر في مسألة تمويل التنمية ينبغي أن يشمل مواضيع المساعدة الإنمائية الرسمية، وأرباح صادرات السلع الأساسية الأولية، والديون الخارجية، التي يجب أن يجري تناولها من خلال التعاون الاقتصادي الصادق على أساس الشراكة والتضامن الدوليين، وتدفقات رأس المال الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل تمويل التجارة والمصادر المبتكرة للتمويل. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وجهات نظر البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ولا ينبغي أن تحول المخاوف الناشئة عن الأزمة المالية الدولية دون التركيز على احتياجات البلدان الأفريقية التي تشتد فيها الحاجة إلى تمويل التنمية. كما ينبغي أن تولى معاملة خاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٥ - وذكر أن الحدث الرفيع المستوى ينبغي أن ينظر في إصلاح النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وفي إنشاء نظام مالي عالمي جديد. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أيضا أن تشارك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والهيئات الإقليمية في العملية التحضيرية وفي المؤتمر ذاته.

٤٦ - **السيد نيكوليسكو** (رومانيا): أشار إلى استصواب النهوض بالزيادة البطيئة، وإن تكن مستمرة، في الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا الوسطى والشرقية فيما تنفتح الأسواق وتزداد القوة الشرائية للناس، ثم رحب بالاتفاق العام على إقامة حدث حكومي دولي رفيع المستوى في عام ٢٠٠١. وينبغي التركيز في الأسابيع القادمة على تفاصيل محددة من العملية التحضيرية، مع الاستفادة من الدراية الفنية لمؤسسات بريتون وودز لا سيما البنك الدولي. وينبغي القيام بأعمال موضوعية أخرى لاختيار الأولويات المشتركة ومراعاة نتائج الجولة الجديدة من المفاوضات في منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، فضلا عن المبادرات الأخيرة بشأن مشكلة الديون والنظام المالي الدولي. ومن المهم أيضا الاحتفاظ بدرجة من المرونة بشأن شكل الحدث الختامي، الذي يمكن أن يكون انعقاده تحت رعاية مشتركة من الأمم المتحدة والبنك الدولي.

٤٧ - **السيدة نارانغا** (منغوليا): أعلنت أن وفدها يضم صوته للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إنه يستحيل على بلدان نامية عديدة أن تتصدى لتحديات العولمة وتعالج مسألة التنمية دون أن تأخذ في الاعتبار البيئة الدولية والدعم المالي الخارجي. وأضافت أن بلدها يطلب من شركائه المتقدمين في النمو أن يفوا بالأهداف التي حددت للمساعدة الإنمائية الرسمية وبالالتزامات بتوفير موارد جديدة وإضافية. كما أنه يرحب بالتقدم المستمر المحرز في تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويعتقد أن تمويل عملية التخفيف من الديون ينبغي ألا تُخل بالتمويل الذي يوفر من خلال نوافذ تساهلية أخرى. ومن رأي منغوليا أن التعاون الإنمائي ينبغي ألا يقتصر على المساعدة وإدارة الديون وحدهما وإنما ينبغي أن يشمل أيضا التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وسائر التدفقات الخاصة، والوصول إلى التكنولوجيا، وغير ذلك من المجالات. وهو يشدد على أهمية اتباع نهج متوازن يربط بارامترات الاقتصاد الكلي والبرامترات المالية بالجوانب الإنسانية والهيكلية والاجتماعية.

٤٨ - وأوضحت أن حاجة البلدان غير الساحلية مستمرة إلى المزيد من الموارد المالية من أجل تنميتها، لا سيما فيما يتعلق بهياكلها الأساسية للنقل. وقالت إن أمل منغوليا كبير في أن يتم في الدورة الحالية اعتماد مشروع القرار بشأن اتخاذ تدابير محددة تتصل بما تنفرد به تلك البلدان من احتياجات ومشاكل.

٤٩ - واستطردت قائلة إن إصلاح النظام المالي الدولي ينبغي أن يتركز على وضع معايير وقواعد مالية للممارسة الجيدة، مع التماس مزيد من التعاون في كفالة الإشراف على القطاع المالي، وتحسين مساعدات الطوارئ ودور المستثمرين والدائنين الأجانب من القطاع الخاص، ووضع نظم للإنذار المبكر. وينبغي أن يستهدف الإصلاح أيضا الحد من انعدام اليقين إزاء البلدان والأسواق المالية من خلال زيادة الشفافية وتقديم المعلومات ذات الصلة بصورة أكمل وأسرع. وينبغي أن يكون هناك تنسيق أفضل لوظائف المؤسسات القائمة المتعددة الأطراف، بعقد اجتماعات تحضرها المؤسسات الدولية الرئيسية والسلطات الوطنية التي تشارك في المحافظة على استقرار القطاع المالي، وبالتعاون بشأن سياسات الحد من المخاطر النظمية. وينبغي ألا تنحصر المناقشات بشأن النظام المالي الدولي داخل إطار صندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف، وإنما ينبغي أن تدور أيضا في الجامعات والصحافة وفيما بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر.

٥٠ - وأعربت عن أمل منغوليا في أن تتخذ الجمعية العامة القرارات المناسبة لزيادة تمويل التنمية. ومن المهم إشراك جميع المؤسسات والوكالات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، في هذه العملية. وكفالة تكلل الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى بالنجاح تستلزم من الدول أن تبدي الإرادة السياسية.

٥١ - **السيد يامازاكي** (اليابان): قال إنه لا حاجة على الإطلاق إلى إعادة تأكيد أهمية الأعمال التحضيرية في ضمان نجاح الحدث الختامي؛ غير أن تقرير الفريق العامل المخصص (A/54/28) لا يزال شديد الاتساع والعمومية، ويتعين البت في أمر الشكل والنطاق وجدول الأعمال ليس فقط بالنسبة للحدث الختامي وإنما بالنسبة للعملية التحضيرية أيضا. ومن المحتمل أن تتباين الآراء تباينا كبيرا، ويلزم من أجل تضييق الخلافات دون تسييس المسألة الاتفاق قريبا على آلية من شأنها أن تفضي إلى العملية التحضيرية. وأعلن أن اليابان على استعداد للقيام بدور بناء في مثل تلك الآلية.

٥٢ - وأوضح أنه ينبغي مراعاة عدد من النقاط الأساسية في تحديد شكل العملية التحضيرية والحدث ذاته. فالتركيز ينبغي ألا ينصب فقط على مستوى الموارد المتاحة لتمويل التنمية، وإنما ينبغي أن يكون أيضا على كيفية استعمالها بصورة سليمة وذات كفاءة من أجل تحقيق أقصى أثر لها على التنمية. والعناصر الرئيسية في هذا المسعى هي امتلاك ناصية الأمور وصلاح الحكم من جانب البلدان النامية، فضلا عن التنسيق من جانب الشركاء في التنمية. ثانيا، ينبغي أن يكون النظر في مسألة تخصيص الموارد شاملا وضاما لكامل طائفة الموارد، بما في ذلك الموارد الداخلية والخارجية، وموارد المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الإنمائية غير الرسمية. وتود اليابان أن تؤكد أهمية إشراك القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية، حيث أن إمكانات تدفق رأس المال الخاص لا تُستغل بالكامل. كما يستلزم الأمر تناول الجوانب السلبية لتدفق رأس المال الخاص، من قبيل تقلب أطواره وتركزه في عدد صغير من البلدان. ثالثا، من الجوهري عدم الاقتصار على مناقشة مسألة المدخلات أو تعبئة الموارد وإنما ينبغي أن تشمل المناقشة أيضا مسألة المخرجات أو نتائج الجهود الإنمائية، ومدى ما أحرز من تقدم بفضل استعمال الموارد الداخلية والخارجية في بلوغ الأهداف التي تحددت في المؤتمرات واجتماعات القمة التي انعقدت في فترة التسعينات. وأخيرا، فإن المشاركة النشطة من جانب مؤسسات بريتون وودز في كل من الحدث الختامي وعمليته التحضيرية أمر له أهمية حاسمة: فلن يتسنى بلوغ الهدف المشترك فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة إلا إذا من خلال تناسق جهود الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون

وودز.

٥٣ - **السيد زاري زاره** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه من الضروري إنشاء وتسهيل عملية تحضيرية موضوعية لإقامة حدث حكومي دولي رفيع المستوى يستند على التجارب الناجحة السابقة في عقد المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة. وينبغي أن تكون هذه العملية شفافة وأن يكون باب الاشتراك فيها مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة والمراقبين؛ كما ينبغي أن ترفع تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

٥٤ - وأشار إلى أن وجود برنامج عمل واضح ومفصل للعملية التحضيرية من شأنه أن يشجع المشاركة من جانب خبراء من مختلف الوزارات وسائر المؤسسات المحلية وأن يسهل المساهمة من جانب سائر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما الوكالات المتخصصة والهيئات الإقليمية، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، وغير ذلك من المنظمات الدولية. وينبغي أن تشمل العملية التحضيرية جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، لا سيما مجتمع الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. ومما يمكن أن يكون له نفعه أيضا أن تأتي مساهمات ومدخلات من اللجان الإقليمية، والمصارف الإقليمية، وسائر الهيئات الإقليمية. كما أن مساهمة الأونكتاد فيما يتعلق بتنظيم اجتماعات إقليمية وسواها سيكون لها لزومها أيضا من أجل تأمين المشاركة النشطة من جانب البلدان النامية في العملية التحضيرية. أما الحدث الختامي فينبغي أن يكون مؤتمرا رفيع المستوى قائما بذاته؛ كما ينبغي أن تكون له آلية متابعة واضحة لرصد تنفيذ النتائج وتقديرها وتقييمها.

٥٥ - **السيدة نامجييل** (بوتان): أعلنت أن وفدها يضم صوته للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن عددا كبيرا من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، تعذر عليه الاندماج بفعالية في الاقتصاد العالمي وبذلك أصبح يواجه خطر التهميش. وهناك عدد كبير من خطط العمل التي خرجت من المؤتمرات العالمية التي عقدت في فترة التسعينيات لم ينفذ تنفيذا تاما نظرا لندرة الموارد، الأمر الذى عمل على تفاقم الفقر. ومفتاح تحقيق تلك الأهداف والخطط النبيلة هو تمويل التنمية، ويتحتم بذل جهد دولي منسق للتصدي للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية، ولتعزيز قدراتها على القيام بدور أنشط في الاقتصاد العالمي.

٥٦ - ونبهت إلى أن اتجاه الهبوط الذي يعتري المساعدة الإنمائية الرسمية أصبح مزعجا بل أنه أثر على برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات المتخصصة. وزيادة تدفقات رأس المال الخاص، ولئن كانت مرغوبة، لا يمكن أن تمول الاستثمارات اللازمة للصرف على برامج في القطاعات الاجتماعية. والمساعدة الإنمائية الرسمية هي التي توفر المصدر الحاسم لأموال لا يمكن الاستعاضة عنها بالاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من الوسائل.

٥٧ - وقالت إنه يلزم القيام بقدر كبير من العمل على يد لجنة تحضيرية فيما يتعلق بوضع التفاصيل الموضوعية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى، وهو ما يؤكد الحاجة إلى إنشاء اللجنة التحضيرية في أسرع وقت ممكن.

٥٨ - **السيدة ميراليس** (فنزويلا): أعلنت أن وفدها يضم صوته إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل المكسيك باسم البلدان الأعضاء في مجموعة ريو، وقالت إن الخطوة التالية البالغة الأهمية التي يتعين اتخاذها في الدورة الحالية هي إنشاء عملية تحضيرية موضوعية تفضي إلى إقامة الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى. ويجب أن تشمل هذه العملية الاشتراك الفعال من جانب جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. كما ينبغي أن تشمل مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وقد حان الأوان لإنشاء فرقة عمل مشتركة لتكون بمثابة فريق استشاري في الأعمال التحضيرية للحدث.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.